

من وزير الإقتصاد والمالية  
إلى

الموضوع : حول النظام الجبائي المطبق على البيوعات والخدمات المنجزة لفائدة مؤسسات  
مصدرة كليًا.

المرجع : مکتوبکم الوارد علينا بتاريخ 17 فيفري 2014.

تضمن مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أن شرکتکم وهي شركة خدمات مصدرة كليًا  
تنشط في إطار مجلة تشجيع الإستثمارات تقوم بإسداء خدماتها لفائدة شركات مصدرة كليًا  
مقيمة أو غير مقيمة بتونس تنشط في إطار المجلة المذكورة. وطلبتم على هذا الأساس،  
معرفة مدى وجوب تطبيق أحكام الفصلين 35 و36 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المتعلق  
بقانون المالية لسنة 2013 المتعلقة بواجب إيداع قائمة فواتير البيع تحت نظام توقيف العمل  
بالأداء على القيمة المضافة على حوامل ممغنطة.

وجواباً، يشرفني أن أحيطكم علماً أن أحكام الفصل 36 من القانون عدد 27 لسنة  
2012 المتعلق بقانون المالية لسنة 2013 المتعلقة بواجب إيداع قائمة فواتير البيع تحت نظام  
توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على حوامل ممغنطة تطبق على الأشخاص  
الخاضعين للأداء على القيمة المضافة والذين يصدرون فواتير بيع بنظام توقيف العمل  
بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات وذلك بصرف النظر عن الإطار القانوني  
الذي يخول الإنتفاع بالنظام المذكور (مجلة الأداء على القيمة المضافة، مجلة تشجيع  
الإستثمارات، مجلة المحروقات، مجلة المناجم، مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين،  
اتفاقية فيانا للعلاقات الدبلوماسية، الاتفاقيات الخاصة،....).

وعلى هذا الأساس، يتعين على شرکتکم مدّ مكتب مراقبة الأداءات المختصّ خلال  
الثمانية وعشرين يوماً التي تلي كلّ ثلاثية مدنية على حوامل ممغنطة طبقاً لكراس شروط  
تضبطه الإدارة بقائمة مفصلة في الفواتير التي تمّ إصدارها بتوقيف العمل بالأداء على القيمة  
المضافة حسب نموذج تعدّه الإدارة يتضمن خاصة عدد الفاتورة موضوع الإمتياز وتاريخها  
والإسم واللقب أو الإسم الإجتماعي للحريف وعنوانه ورقم بطاقة تعريفه الجبائي والتمن دون

اعتبار الأداء ونسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة الذي تم توقيف العمل به وعدد وتاريخ القرار الإداري المتعلق بعملية البيع بتأجيل توظيف الأداء وذلك طبقا لأحكام الفقرة II من الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

هذا ولمزيد من التوضيحات يمكنكم الإطلاع على المذكرة عامة عدد 21 لسنة 2013.

وتقبلوا، سيدي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسلام  
عن وزير الإقتصاد والمالية  
وبتفويض منه  
المدير العام للمحركات  
والتشريع الجماعي  
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي